العنوان:	عائلة الحسيني في مدينة نابلس ودورها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي 1918 - 1939
المؤلف الرئيسي:	مسعود، قدري جمال جميل
مؤلفين آخرين:	ريان، محمد رجائي سليم(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1998
موقع:	اربد
الصفحات:	1 - 235
رقم MD:	731393
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة اليرموك
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	عائلة الحسيني، القدس، التاريخ الاجتماعي، التاريخ السياسي، التاريخ الاقتصادي، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/731393

الفصل الأول

الأوضاع العامة في متصرفية القدس (١٨٧٤-١٩١٨)

* التقسيمات الادارية في لواء القدس حتى ١٨٧٤
* متصرفية القدس وأجهزة الحكم والادارة
* علاقة فلاحي المتصرفية بكبار الملاك
* التعليم في متصرفية القدس
* العائلات المتنفذة من المسلمين

التقسيمات الادارية في لواء القدس حتى عام ١٨٧٤م :

أثر عودة الدولة العثمانية لحكم بلاد الشام، أعاد العثمانيون تشكيل المؤسسات الادارية فربطوا لواء القدس بايالة صيدا، وعلى الرغم من عدم ثبات التقسيمات الادارية في ايالات بلاد الشام، فقد حافظ لواء القدس على تبعيته لايالة صيدا منذ ١٨٤٠م. وحتى تشكيل ولاية سورية ١٨٦٤م باستثناء الفترة (١٨٥٢-١٨٥٥) حيث الحق لواء القدس خلالها بايالة الشام.[1]

وحافظ لواء القدس على وحدته الادارية فكان يتألف باستمرار من الأقضية التالية :

* قضاء القدس : ويشمل مدينة القدس ونواحي بني زيد ٢٤ قرية، بني مرة وبني سالم ١٢ قرية، بني مالك ٢٣ قرية، بني حسن ٩ قرى، الوادية ١٠ قرى، بني حارث القبالا والشمالا ١٧ قرية، البيرة وجبل القدس ٢١ قرية.

* قضاء يافا : ويشمل مدينة يافا، ونواحي يافا ١١ قرية، اللدّ ١٨ قرية، الرملة ٢٢ قرية.

* قضاء الخليل : ويشمل مدينة الخليل ونواحي خليل الرحمن التي تشتمل بدورها على ١٤ قرية. وحمامة التي تشتمل على ٥ قرى، وبيت جبرين ١٢ قرية، وعرطوف تشتمل على ٢١ قرية. وفي سنة ١٨٧٤ تم إعلان لواء القدس متصرفية مستقلة عن ولاية سورية.[2]

(١) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث (١٨٣١-١٩١٤)، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ص ١١.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

وقسم اللواء إلى أقضية على رأس كل منها قائمقام، وقسم القضاء إلى نواح على رأس كل منها مدير ناحية، وأصبح لكل وحدة ادارية مجلس محلي يساعد الرئيس الاداري في تصريف شؤونها وادت التنظيمات الى أضعاف سلطة شيوخ النواحي بصورة تدريجية.(١)

واتصف الجهاز الاداري في الناحية بالبساطة والخلو من التعقيد. وكانت وظيفة مدير الناحية اعلامية محضة، فهو ينشر انظمة وقوانين الدولة ويعلن أوامرها وتنبيهاتها في القرى التابعة لناحيته، ويبلغ قائمقام القضاء بالتحقيقات التي يجريها مخاتير القرى فيما يختص بالولادات والوفيات والأراضي المكتومة ومنع مدير الناحية بموجب المادة (٥٠) من نظام ادارة الولايات من توقيع العقوبات الجزائية عن طريق السجن أو التوقيف كما مُنع من النظر في الدعاوى والتدخل في اختصاصات مجالس اختيارية القرى.(٢)

ومع الوضع الجديد أشرفت المجالس المحلية على عملية جباية الضرائب وانتقلت هذه العملية من أيدي شيوخ النواحي إلى أيدى أعيان المدن، حيث عملت الدولة العثمانية على تقليص نفوذ شيوخ القرى والأرياف، واستطاعت العائلات المتنفذة أن تؤثر بشكل كبير وفاعل في أوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية حيث استغلت ذلك كي تدعم نفوذها وتثبت مكانتها وتسيطر

---

(١) علي محافظة، الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين والأردن، (بيروت ، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ١٨.

(٢) عبد العزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٩١٤) (القاهرة ، دار المعارف، ١٩٦٩) ص ٩٩.

مباشرة على حياة الفلاحين في القرى والأرياف.[1]

واتخذت السلطات العثمانية تدابير قضائية وادارية حرمت شيوخ النواحي من حقوقهم في ممارسة القضاء العشائري فتحولوا تدريجياً إلى مخاتير في القرى في اطار الادارة الرسمية العثمانية.[2]

وفي اطار التنظيمات العثمانية تم استحداث منصب المختار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث كانت سلطة الشيوخ المطلقة في القرى تحدي واضح لبرنامج الاصلاحات الذي أقرته الحكومة العثمانية بهدف احكام سيطرتها عبر موظفيها الرسميين على كافة مناطق البلاد، وتم ايجاد منصب المختار ليحل محل شيخ القبيلة باعتباره الممثل الرسمي لسلطة الدولة في القرية.[3]

ارادت الدولة العثمانية للمختار أن يحل محل الشيوخ في القرى، وتوهن مراكز العائلات في الريف ادارياً، فكان من المفروض أن يعين مختار لكل حامولة أو لكل طائفة دينية (لكل مجموعة بأسرها من أهالي القرية) لكن تنفيذ هذا المشروع سار ببطء، إذ لم تكن عملية ارساء حجر الأساس الادارية على مستوى القرية قد تمت بعد في بداية القرن العشرين.[4]

---

(١) Porath, Yeshua , the Emergence of the Palestinian Arab National Movement 1918-1929 London : Frank Cass, 1974, p. 10.

(٢) Ibid., P. 11.

(٣) عبدالستار قاسم، القيادة الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨ وأثرها في النكبة (نابلس : مكتبة الرسالة، ١٩٩٢)، ص ٧.

(٤) الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦-١٨٨٢)، ترجمة، كامل العسلي، (عمان : منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨٨)، ص ٢٧٨.

وعينت الحكومة العثمانية في كل قرية مختاراً مسؤولاً أمام السلطات الحكومية عن ادارة شؤونها بما في ذلك تخمينه العُشر[1] والضرائب. وأصبح على الفلاحين لدى مراجعتهم الدوائر الحكومية أن يتقدموا باثبات شخصية من مختار قريتهم، وبداية لم يحصل المختار على مرتب معين من الدولة، وإنما كان له الحق في الحصول على محاصيل عينية من الفلاحين.[2]

وكان المختار أدنى موظف في الجهاز الاداري، وعليه أن يساعدالجهات الأعلى منه في جميع الشؤون الادارية، وإن يقوم بالمحافظة على الهدوء والنظام داخل القرية، والمساعدة في جباية الضرائب، بل استمر نظام الالتزام حتى الحرب العالمية الأولى، وهكذا قل نفوذ الشيوخ بصورة تدريجية حتى بداية الحرب العالمية الأولى.[3]

وساعد المختار في تبليغ تذاكر الإحضار التي تُرسل بمعرفة الحكومة من أجل جلب بعض الأشخاص، واخبار مدير الناحية بما يحصل في القرية من ولادات ووفيات ومساعدة الدولة في القبض على المجرمين واعطاء المعلومات إلى مدير الناحية عن الأراضي المكتومة وغير ذلك.[4]

ولم تكن وظيفة المختار تستهوي عائلات الزعماء المحليين في النواحي.

---

(١) العشر : ضريبة تؤخذ عن الحاصلات الزراعية بنسبة ١٠٪ (الزكاة) وفي أواخر العهد العثماني طرحت الأعشار للملتزمين بالمزاد العلني وللمزيد من المعلومات، انظر : عبدالعزيز عوض : الادارة العثمانية في ولاية سورية، ص ١٦٦.

(٢) ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي (بيروت : دار ابن خلدون، ١٩٨٥). ص ٦٨.

(٣) الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ص ٢٧٨.

(٤) عبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ص ١٠٠.

فركزوا جهودهم ونشاطاتهم في المدن والدخول في مجالس الادارة المحلية والمحاكم والمجالس البلدية ومحاكم التجارة، وأصبحت القدس من أهم المراكز الادارية.[1]

ومع مرور الزمن نشبت بين شيوخ القرى ومختاريها منافسة على السلطة والنفوذ. وحسمت الحكومة العثمانية هذه المنافسة في آخر المطاف لصالح المختار، أو على الأصح نجحت في دمج الشيخ ممثل الحامولة بالمختار ممثل الحكومة من خلال روابط اقتصادية وعائلية.[2]

(١) الكزاندر شولش. تحولات جذرية في فلسطين. ص ٢٧٨.
(٢) ماهر الشريف، المصدر السابق. ص ٦٩.

متصرفية القدس[1] وأجهزة الحكم والادارة

«وردت أول اشارة لتشكيل متصرفية القدس في الوثائق العثمانية في عام ١٨٧٤م «قدس شريف متصرف لغي ادارة مستقلة در» - متصرفية القدس الشريف ذات الادارة المستقلة وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الادارية حتى أواخر العهد العثماني فتألفت من أقضية القدس ويافا والخليل وغزة باستثناء الفترة (حزيران ١٩٠٦-تموز ١٩٠٩) عندما ألحق بها قضاء الناصرة بعد فصله عن لواء عكا استجابة من الدولة العثمانية لطلب الدول الأوروبية بشأن تسهيل زيارة الحجاج الأجانب للأماكن المقدسة ولاعفاء الحجاج من دفع الضرائب».[2]

«وكانت الحدود الثابتة لمتصرفية القدس منذ تشكيلها وحتى ١٩١٨ على النحو التالي :

* من الشمال : خط متعرج يفصل بين المتصرفية ولواء نابلس التابع لولاية بيروت، ويبدأ من مصب نهر العوجا في البحر المتوسط ثم يتجه شرقاً ماراً بقرية سنجل حتى ينتهي بالقرب من أريحا على نهر الأردن.

* ومن الغرب : البحر المتوسط.

* ومن الجنوب : خط مستقيم يبدأ من نقطة في منتصف الطريق بين غزة والعريش على البحر المتوسط وينتهي بالعقبة.

* ومن الشرق : امتداد نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربة الذي يصل

---

(١) متصرفية القدس، انظر الخريطة : ملحق رقم (١) محمد سلامة النحال : جغرافية فلسطين. دراسة طبيعية، اقتصادية - سياسية (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص ١١٤.

(٢) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٠.

العقبة بالبحر الميت. وهكذا فإن ما عُرف بفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى لم يشكل وحدة ادارية قائمة بذاتها أثناء الحكم العثماني بل شملت الأجزاء الجنوبية (ألوية عكا ونابلس) من ايالة صيدا أولاً ثم ولاية سورية ثانياً ثم ولاية بيروت فيما بعد بالإضافة إلى متصرفية القدس».(١)

وفي ١٨٧٤ أصبحت القدس متصرفية مستقلة ومرتبطة بشكل مباشر أمام استانبول وكانت تديرها ادارة قوية ومنيعة وفيها دوائر للمالية وللادارة العامة، ودوائر تسجيل الأراضي والأوقاف، والأمن، والزراعة، والتجارة، والتعليم وكان هناك دائرة للشؤون الخارجية.(٢)

وفي أواخر عام ١٨٩٩ شكل قضاء بئر السبع وعهد بادارته لقائمقام تكون اقامته الدائمة في بئر السبع، وكانت متصرفية القدس تشمل معظم أجزاء فلسطين وأكثر من ثلاثة أرباع سكانها وتخضع مباشرة للحكومة المركزية في الاستانة.(٣) وتابعة لوزير الداخلية مباشرة نظراً لأهميتها الدينية والتاريخية. وكانت المتصرفية تشمل ٣٢٨ قرية. وقدر عدد سكانها بأكثر من ٢٤٠ ألف نسمة.(٤)

وكان على رأس كل ادارة في أي سنجق متصرف، وكل قضاء قائمقام وفي كل ناحية مدير ناحية(٥) وكل ناحية مؤلفة من عدة قرى، وفي كل قرية

(١) عبد العزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢١-٢٢.

(٢) The Encyclopaedia of Islam, G.E. bosworth, E. Van Donzel, B.Lewis and Ch Pellat Vol. 5 Netherlands : Leiden E.J. Brill 1986), p. 335.

(٣) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧-١٩٠٩) (بيروت : الدار الجامعية، ١٩٨٠) ص ٧٤.

(٤) عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣٧.

(٥) عمر البرغوثي، وخليل طوطح، تاريخ فلسطين، (القدس : مطبعة بيت المقدس، ١٩٢٣) ص ٢٥٧.

مختار يساعده عدد من وجوه القرية يعرف باسم مجلس اختيارية.[1]

وظهرت فئتان اجتماعيتان في متصرفية القدس هما :

* فئة أصحاب الملكيات الكبيرة، وظهر ما يعرف بأسياد الأرض وهم أصحاب الإقطاعات والملتزمين.

* فئة أسياد الأرض الكبار الغائبين.

فبرزت من الفئة الأولى أسياد الأرض الكبار المحليين مثل عائلات الحسيني والنشاشيبي والرافعي والخالدي في القدس، والتميمي في الخليل والجيوسي في طولكرم وعبدالهادي وجرّار في منطقة نابلس وجنين، وطوقان في نابلس، والتاجي الفاروقي في الرملة والشوا في غزة، وأبو خضرا في يافا وغزة، ومن الفئة الثانية برز أسياد الأرض من عائلات العمري، شامان، فاعور، فضل، باز والقباني من الشام وعائلات رمضان، ملكي، سلام، غلمية، شهاب، جمال، دكروب، دبكي، فرحات، فرنسيس، طيان، سرسق من بيروت.[2]

وحصل تغير في حجم وتركيبة سكان القدس وفي بنية المدينة فقد تم البناء خارج المدينة القديمة وداخلها فتم بناء الكنائس والكاتدرائيات والمساجد والمعابد اليهودية (الكنس) والأديرة والتكايا (جمع تكية) والمدارس (مدارس ابتدائية للبنات) ومؤسسات علمية ومستشفيات وعيادات طبية ودور للأيتام ومؤسسات خيرية أخرى.[3]

وهذا جدول يبين التطور السكاني في القدس ما بين ١٨٥٠-١٨٩٠ :

---

(١) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، الجزء الأول (القدس : مطبعة المعارف، ١٩٦١)، ص ٣٢٩.

(٢) أميل توما، فلسطين في أواخر العهد العثماني (عمان : الدار العربية للنشر، ١٩٨٠)، ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) Ibid, p. 335 .

السنة	المسلمون	المسيحيون	اليهود	المجموع
١٨٥٠	٥٣٥٠	٣٦٥٠	٦٠٠٠	١٥٠٠٠
١٨٦٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٨٠٠٠	١٨٠٠٠
١٨٧٠	٦٥٠٠	٤٥٠٠	١١٠٠٠	٢٢٠٠٠
١٨٨٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	١٧٠٠٠	٣١٠٠٠[1]
١٨٩٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٢٠٠٠[2]

تطور سكان القدس بين ١٨٥٠-١٨٩٠م

أن أول تقدير دقيق لعدد سكان فلسطين عام ١٨٩٥م هو ٤٥٧,٥٩٢ نسمة منهم حوالي ٦٠ ألف يهودي. وقد زاد العدد في بداية الحرب العالمية الأولى إلى حوالي ٦٠٠ ألف نسمة. منهم ٨٥ ألف يهودي.[3]

وضم لواء القدس ٤ أقضية هي القدس ويافا وغزة والخليل، وعدد نواحيه ١٤ وفيه ٣٤٢ قرية، بالإضافة الى ١٤ قبيلة في فلسطين[4] وكانت الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني نحو ٨٥٪ من المسلمين السنة الذين ينتمي معظمهم إلى المذهب الشافعي و١٥٪ مقسم بين المذهب الحنبلي والحنفي والمالكي، وعلى الرغم من أن القدس والخليل تمثلان المركزين الدينيين فإن السُنة انتشروا في جميع أنحاء فلسطين وسيطروا على الحياة السياسية في

---

(١) ان عدد السكان اليهود الذي ذكره بن آريه Ben Arieh قد بالغ فيه جداً إذ ورد في احصاءات أخرى تفيد بأن اعداد اليهود في تلك الفترة أقل من ذلك بكثير. المصدر : Ben Arieh, The Growth of Jerusalem, P. 262. نقلاً عن الكزاندر شولش ؛ تحولات جذرية ص ١٥٠.

(٢) الكزاندر شولش، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٣) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨-١٩١٨) (بيروت ؛ مركز الأبحاث، ١٩٧٣) منظمة التحرير الفلسطينية، ص ١٠.

(٤) علي محمد اسليم، تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، (م ن ؛ د ن، ١٩٨٨)، ص ٤١.

أواخر العهد العثماني وشكلوا الغالبية من مزارعي فلسطين.[1]

وأوجدت الدولة العثمانية في مدينة القدس جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بينما احتفظت أقضية لواء القدس بأجهزتها الادارية السابقة[2]، وقد تكون الجهاز الاداري في مركز المتصرفية من المتصرف ومجلس إدارة اللواء والمحاسب ومدير تحريرات اللواء، ومأمور دفتر خاقاني اللواء، ومأمور نفوس اللواء ومدير النافعة.[3]

ولم تكن مجالس الادارة المحلية في متصرفية القدس ذات نفع كبير للسكان وخاصة الفلاحين بسبب عدم فاعليتها نتيجة السيطرة عليها، وبسبب إحتكار العائلات المتنفذة الممثلة بالعلماء والأعيان والأفندية لعضوية المجالس المحلية في القدس ومراكز الأقضية وإهتمامها بمصالحها وإهمال مصالح غالبية الأمة.[4]

وكان بين العائلات العربية في مدينة القدس رابطة متماسكة لا يعترف بها القانون وهي معنوية بين العائلات ذات نفوذ بحكم مكانتها ونفوذها، اذ سيطرت على رئاسة البلدية ووظائفها، وأبرز هذه العائلات الكبيرة عائلة الحسيني والخالدي والعلمي والنشاشيبي وجار الله ونسيبة، وكان لها وزن سياسي، وإستندت في قوتها إلى الثروة وممتلكاتها بالإضافة إلى المكانة الموروثة.

---

(١) جيلمور، المصدر السابق، ص ٢٣-٢٤.

(٢) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٢.

(٣) للمزيد من المعلومات. انظر ؛ عبدالعزيز عوض الادارة العثمانية في ولاية سورية ص ٩٦-١٠٠.

(٤) احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، الجزء الثاني، ص ٣٣.

وكـان مـنصبـا المـفـتي ونقـيـب الإشراف[1] أهم منصـبـين في لواء القـدس ولا يتقلدهما أحد من غير هذه العائلات وإن كان المنصبان غير وراثيين.[2]

وشجعت الدولة العثمانية إنتساب أولاد العائلات المتنفذة من مدنية وريفية الى المدارس الرشدية «العسكرية» وإلى المعارف والمدارس العليا للانخراط فيما بعد في السلك العسكري والاداري.[3]

وكانت العلوم في النصف الأول من القرن التاسع عشر دينية ولكن افتتاح المدارس التبشيرية والحكومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أنشأ جيلاً جديداً خدم الدولة العثمانية كموظفين وتولوا مناصب الحكم والادارة. فانخفض عدد العلماء بشكل ملحوظ، واتجه أبناء العائلات من العلماء والأعيان الى العلوم الحديثة، أما العلماء الذين بقوا على ثقافتهم الدينية لوحدها خسروا تدريجياً نفوذهم ومركزهم السياسي والاجتماعي وكثيراً من هيبتهم ولم يبق لهم سوى مكانتهم الاجتماعية.[4]

واهتم العثمانيون أن يكون حاكم لواء القدس أو متسلمها موظفاً عثمانياً غير محلي، حيث حرم أبناء العائلات المحلية حكم لواء القدس، كما استدعت المركزية في الحكم امتداد الادارة العثمانية الى مناطق جديدة، لم تصلها من قبل، فانتدبت موظفين من خارج اللواء لحكم المدن. جُلُّهم من الأتراك،

---

(١) نقابة الاشراف : كان للاشراف نقيب يطلق عليه «نقيب نقباء الأشراف» ومقره في اسطنبول وكان لكل منطقة نقيب اشراف وتعيينه من حق نقيب نقباء الأشراف.
انظر : احسان النمر : تاريخ جبل نابلس والبلقاء، الجزء الثاني، ص ١٥٨.

(٢) جيلمور، المصدر السابق، ص ٣١-٣٢.

(٣) نبيل بدران، الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى، شؤون فلسطينية العدد ٧، أدار، ١٩٧٢، ص ١٣٢.

(٤) عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠-١٩١٨) (القدس : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٦)، ص ٢٠.

ولكن هؤلاء -بشهادة أحد المتصرفين- كانوا لا يفكرون إلا في منافعهم الخاصة[1] بعكس مدن نابلس وغزة حيث حكمها أبناؤها، لذلك اتجهت العائلات المقدسية الى تولي المناصب الدينية مثل الأفتاء والقضاء ونقابة الاشراف. وتفردت عائلة الحسيني في منصب الافتاء ونقابة الاشراف في أواخر العهد العثماني التي استغلت هذه الوظائف من أجل المحافظة على مركزها وزعامتها حتى بعد فترة التنظيمات العثمانية بل إن هذه العائلة وسعت نفوذها أبان عهد السلطان العثماني عبدالحميد الثاني فتسلم أفرادها مناصب الادارة والحكم في البلدية ومؤسسات المتصرفية المختلفة.[2]

(١) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٧.
(٢) عادل مناع، المصدر السابق، ص ٢١.

علاقة فلاحي المتصرفية بكبار الملاك :

«اتسمت علاقة فلاحي المتصرفية بكبار الملاك بالسيطرة والاستغلال، فقد عمل الفلاحون[1] أجراء لديهم في الأرض، وكانت عقود الإيجار تتم مقابل جزء عيني من الحاصلات على أساس المزارعة، أي أن يقدم المالك الأرض وربما البذار، والمستأجر يقدم العمل الزراعي، ثم تقسم الحاصلات بينهما حسب الاتفاق، وربما يتفقون على دفع أجر نقدي، أو عيني محدد، أو مقطوع، وغالباً ما كان يرث الفلاحين أبناؤهم وأحفادهم في المزارعة، كما يخلف الملاك ورثتهم في الملكية».[2]

ومن بين أشكال الاستثمار الزراعي التي عرفتها فلسطين في العهد العثماني المرابعة والمخامسة والمناصفة والمزارعة والمغارسة والايجارة[3]. «وفي الغالب كان الفلاح المزارع هو المالك الحقيقي والأصلي للأرض التي يقوم بحراثتها واستثمارها، لكن العائلات المتنفذة تمكنت بوسائل وأساليب ملتوية من امتلاكها وتسجيلها باسمها».[4]

وقد استولى كبار الملاك وابناء العائلات المتنفذة على الأراضي بأثمان بخسة ورمزية، وتحكموا بأسعارها لنفوذهم، واستطاعوا بسط نفوذهم على

(١) حول الفلاحون بتوسع انظر الفصل الثالث.

(٢) عبدالعزيز، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٥.

وانظر كذلك : محمد يونس الحسيني : التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية (القدس : مطبعة بيت المقدس، ١٩٤٦) ص ١١١.

(٣) لتوضيح هذه المفاهيم وللمزيد من المعلومات الاطلاع على ابراهيم الجندي : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ص ١١٧-١١٨.

(٤) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٩٨.

المناطق الريفية[1]. وكذلك عمد الفلاحون الى تسجيل أراضيهم وأملاكهم بأسماء بعض الأسر الكبيرة تجنباً لدفع الضرائب أو خوفاً من التجنيد الاجباري، وكذلك أدى جهل الفلاحين وعدم الوعي والخوف من الارتباط بالأرض بشكل رسمي وقانوني دفعهم إلى تسجيلها باسم غيرهم[2].

وشكل الفلاحون الأكثرية الساحقة من سكان لواء القدس، وعاشوا في قراهم شبه منعزلين، عن كل ما يجري في المدن من احداث، وكان اقتصاد القرية يقوم على نمط انتاج بدائي في تلبية حاجاتها[3].

وينقسم الفلاحون إلى عائلات كبيرة (حمولة) يدخل في عدادها العشرات، وأحياناً المئات وتسند إلى صلات القربى بين أفرادها وتمتلك كل عائلة قطعة محددة من الأرض مخصصة لها تستغلها بشكل جماعي بعد تقسيمها وتوزيعها بين أعضائها عن طريق القرعة.[4]

أما السلطة داخل العائلة فكانت في يد الشيخ وهو عادة الأكبر سناً، ولم تستند سلطته الى الدولة بل الى علاقات العائلة الداخلية، وأما السلطة في القرية فهي بيد مجلس الشيوخ «مجلس الاختيارية» الذي يتشكل من شيوخ الحمايل المتعددة، ويعتبر ممثلاً للقرية في كل القضايا ذات العلاقة بالحكومة بما فيها قضية تقدير ضريبة العشر، ويفض الخلافات والنزاعات الناشئة ويحل مسائل الميراث والزواج وغيرها.[5]

---

(١) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٤.
(٢) باميلا آن سميث، المصدر السابق، ص ٢٤.
(٣) ماهر الشريف، المصدر السابق، ص ٦٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(٥) عادل مناع، المصدر السابق، ص ١٧.

«أما العلاقة بين الفلاحين الذين كانت قراهم ملكاً لهم، وبين أعيان المدن، فكان لكل قرية في لواء القدس، واحد أو أكثر من أفندية المدينة، لحماية مصالحها والدفاع عن أفرادها لدى دوائر الحكم في المتصرفية، مقابل تقديم هدايا نقدية أو عينية الى الأفندي وتزويد بيته في المدينة بالحبوب والزيت والمواد الغذائية كالحبوب والزيت والصابون والفواكه ....»[1].

ولم يتسن للفلاح الفلسطيني الارتقاء بمستوى معيشته فوق حد الكفاف، فقد كانت الأرض والمناخ والآفات الطبيعية كالجراد والجفاف تعمل ضده، ورغم ذلك كانت الزراعة صناعة تتسم بقدر معقول من الكفاءة[2].

استغل الأعيان والأفندية رياح التغيير والفرص الجديدة المتاحة أمامهم من أجل تعزيز نفوذهم على الفلاحين، وأهالي الأرياف فشرعوا في استملاك الأراضي، فاختل التوازن السياسي - الاقتصادي الذي كان سائداً بين الريف والمدينة أجيالاً عديدة، واتسعت الفوارق المختلفة بين أهل المدن والفلاحين[3].

وورد عن الفلاح الريفي : «الريفي الذي يعتمد على الزراعة، بحاجة الى من يقرضه المال إذا احتاج بذاراً وغيره، وما أكثر ما يحتاج، والغني هو ملجأه الوحيد في ذلك. فعليه أن يحترمه ويسترضيه، ولو كان ذلك مداهنة، فهم نجدهم يهزأون ويعيبون على صاحب المال الذي لا يستغله ليحصل على السلطة»[4].

(١) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٩٩.
(٢) جيلمور، المصدر السابق، ص ٢٦.
(٣) عادل مناع، المصدر السابق، ص ١٦.
(٤) وليد ربيع، دراسة المجتمع الفلسطيني من خلال أمثاله، مجلة التراث والمجتمع، البيرة، العدد (١)، المجلد (١)، نيسان ١٩٧٤، ص ٣٧.

وكـان الصـراع فـي المـجتمع الفلسطـيني خـلال القرن التـاسع عـشـر وبداية القرن العـشرين يضـعف بين الاقطاعيـين وكبار الفـلاحين والفـلاحين الفـقراء في الريف الذي كـان يطغى على الواقع الاجتـماعي في فلسطين بحيث كانت نسبة السكان الذين يعيشون على الزراعة ٦٥٪ من مجموع سكان فلسطين العرب.[1]

وهكذا نجد أن أغنيـاء المدن والأعيـان سيطـروا على الفـلاحين ومحـاصيلهم، ومـا يـنطبق على أفـندية وأعيـان القـدس يجـري على مـتنفـذي وأعيـان مـدن المتصـرفيـة الأخرى فـفي غزة مـثلاً نجـد أن الفقـر ظـاهرة عامـة، إذ انحصـرت مـعظم الثـروة في أيدي عـدد قليل مـن العائـلات المـتنفـذة وانتـشر الربا بشكل واسع جداً حتى وصلت الفائدة لحين موسم الحصاد ٤٠٪.[2]

ودخـل المـجتمع الفلسطيني قـبيل الحـرب العـالمـيـة الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، مرحلة جـديـدة تمثلت في تراكم رأس المـال واستـثماره بشتى الوسـائل، وحـصل هذا نتيجة تطورات ادارية ومـالية واقـتصـادية، غيرت العلاقـات المـادية واعطت المجال لفئات عديدة، أهمها الوجاهة التقـليدية المتطورة وفئة التجار للاستحواذ على هذا التراكم على حـساب افقار الفلاحـين والحرفيين الذين فقـدوا أسواقهم لمزاحمـة السلع المستوردة لانتاجهم، فـبدأت الجموع الفلاحيـة تنظر بنقمة الى فئة الأفندية[4]، التي ترى فيـها السلطة المتحكمة بأرزاقهم، من خلال سـيطرتها

(١) خليل أبو رجيلي، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، شؤون فلسطينية، العدد ١١، تموز ١٩٧٢، ص ١٢٩.

(٢) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٥-٢٦.

(٤) الأفندية أو الأفنديات كما أوردها احسان النمر ، في تاريخ جبل نابلس والبلقاء (نابلس، ١٩٧٥) الجزء الأول والثاني.

على الادارة الرسمية بطريق مباشر وغير مباشر «أي عن طريق الرشوة»[1].

وشكل المسلمون أكثرية سكان مدن المتصرفية باستثناء القدس ويافا بسبب الهجرة اليهودية ووجود الجاليات والطوائف المسيحية، ولكن ذلك لم يحلْ دون سيطرتهم على الجهاز الاداري والادارة المحلية[2]، وأهم ما يميز سكان القرى في متصرفية القدس، البساطة، والجد في العمل، والكرم، والشهامة، والنخوة، والتزاور، والمساعدة.[3]

وبقي المجتمع الفلسطيني بشكل عام مجتمعاً ريفياً أساساً بحيث بقيت غالبية الفلسطينيين تتجمع بالمئات في القرى متفاوتة الحجم والغنى، ولم يكن دور هذه القرى يقتصر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بل شمل الناحية السياسية، وفي داخل القرية ظلت الروابط العائلية، تستند أساساً للتنظيم الاجتماعي، خاصة وأن العائلة في الريف الفلسطيني، كانت تمثل وحدة انتاجية واستهلاكية في آن واحد، أي أنها كانت جماعية عائلية.[4]

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بدأت موجات من الهجرة اليهودية تتدفق الى متصرفية القدس، فشكلت لجنة عربية في ١٨٩٧ ترأسها مفتي القدس محمد طاهر الحسيني، للوقوف في وجه الهجرة اليهودية

---

(١) نبيل بدران، الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى، شؤون فلسطينية، العدد ٧، آذار ١٩٧٢، ص ١٢٦.

(٢) ماهر الشريف، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٣) اسماعيل ياغي ونظام بركات، دراسات فلسطينية «تاريخية وسياسية»،(الرياض ، المديرية العامة للمطبوعات ١٩٨٨) ص ٢٧.

(٤) ماهر الشريف، المصدر السابق، ص ١٦٩.

والاستيطان اليهودي ومراقبة تسجيل وبيع وشراء الأراضي[1] وقد سكن غالبية المهاجرين اليهود في مدن القدس والخليل وصفد وطبرية[2].

ولم تكن المقاومة الفلسطينية والعربية للهجرة اليهودية مجرد رد فعل عفوي، وإنما وليدة وعي فلسطيني مبكر لطبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها باقامة دولة يهودية في فلسطين[3].

(١) حسان حلاق، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

(٢) عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢) (بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٨٧.

(٣) ممدوح الروسان، فلسطين والصهيونية (١٨٨٢-١٩٤٨) (م ن ، د ن ١٩٨٢)، ص ١٤١.

التعليم في متصرفية القدس :

اتسم التعليم قبل عهد التنظيمات بالمظهر الديني، ونشأ في المنازل على يد شيخ أو مؤدب، يتعلم فيه التلميذ ترتيل أجزاء من القرآن الكريم، وكان تعلّمُ القراءة والكتابة نهاية للتعليم في القرى. أما في المدن فكان التلاميذ يتلقون العلم في المساجد، وكانت مادة التدريس الأساسية حفظ القرآن الكريم وتلاوته، ولم تكن الدولة العثمانية تنفق على المدرسين وأبنية المدارس.(١)

وبذلت الدولة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر سياسة تعليمية ذات أهداف تربوية، فسنت الأنظمة اللازمة التي استهدفت تنظيم ادارة التعليم في الولايات، وفي عام ١٨٥٦م صدر خط همايون الذي نصّ على أن كل رعايا الدولة يقبلون في المدارس. إذا كانت تتوافر فيهم شروط القبول بالنسبة للسن والامتحان، وأن لكل طائفة «ملة» ان تقيم مدارسها الخاصة(٢).

وفي عام ١٨٥٧م أنشئت نظارة المعارف في الدولة العثمانية، ودُعيت باسم «معارف عمومية نظارتي» وقد وجد في الولايات العربية مدارس تعليمية خاصة بالصغار. ويقسم التعليم في عصر التنظيمات إلى ثلاثة أنماط هي :

* الكتاتيب(٣) : وهذا النوع من التعليم قديم، وقد وجد في الولايات العربية مدارس تعليمية خاصة بالصغار عرفت بالكتاب، وتضم هذه الكتاتيب

(١) عبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ص ٢٥٢.

(٢) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثالث، الدراسات الخاصة، القسم الثاني (بيروت، ١٩٩٠) ص ٢٤.

(٣) الكتاتيب أو الكتاب ، المكتب والكتاب، موضع تعليم الصبيان والجمع المكاتب والكتاتيب ابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، لسان العرب المحيط الجزء الثالث، (بيروت ، دار لسان العرب، د ت)، ص ٢١٧. وهي أولى مراحل التعليم، والذي يدرس فيها يدعى المُعلم أو المُكتبْ أو المُؤدبْ. خليل طوطح، التربية عند العرب، (القدس ، المطبعة التجارية د.ت) ص ٤٧-٤٨.

أحياناً الأطفال من الجنسين، ولم يكن مكان الدراسة سوى غرفة صغيرة، وكان التلميذ يختم القرآن الكريم في هذه المرحلة، ويجري بهذه المناسبة احتفال خاص يتناسب ووضع عائلة التلميذ[1]، ثم ينتقل التلميذ الى كُتاب آخر أعلى من السابق، يتولى التعليم فيه شيخ يتقاضى أجرة اسبوعية، أما مواد الدراسة في هذه المرحلة فهي تعليم مبادىء القراءة والكتابة وحفظ القرآن والحساب[2].

أما كتاتيب القرى فكان أبناء القرى ينتظمون فيها في سن متأخرة بينما نرى ابن المدينة يُبعث الى الكتاب وهو في الرابعة من عمره، ونجد أن ابن الريف لا يذهب الى شيخ الكُتاب إلا في السابعة أو الثامنة، ويكون التدريس عادة في فصل الشتاء - في الوقت الذي لا يتعارض مع أعمال الفلاحة - وبعد ثلاث أو أربع سنوات يعلن شيخ الكتاب ختمة التلميذ[3].

وكانت هناك مدارس خاصة بالكبار بهدف تعليم العلوم الدينية الشرعية، ويبقى الطالب في هذه المدارس مواظباً على حضور حلقات الدرس إلى أن يجاز من صاحب الحلقة[4].

وإذا كانت هذه الكتاتيب قد خدمت عامة الناس، فإن الأثرياء والأعيان من أبناء البلاد كانوا يعتمدون على معلمين خصوصيين للاشراف على تعليم أبنائهم وكان التعليم في هذه المدارس - الكتاتيب - يتم باللغة العربية[5].

---

(١) عبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ص ٢٥٢.
(٢) كان الشيخ يأخذ اجرته كل يوم خميس من كل اسبوع. ولذلك سميت هذه الأجرة خميسية.
(٣) عبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ص ٢٥٤.
(٤) بهجت صبري، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها (١٩١٤-١٩٢٠) (القدس : جمعية الدراسات العربية ١٩٨٢)، ص ١١٣.
(٥) بيان الحوت، فلسطين القضية والشعب والحضارة، التاريخ السياسي حتى القرن العشرين ١٩١٧. (بيروت : دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١) ص ٤١٦.

المدارس الخاصة وتقسم إلى قسمين :

المدارس الوطنية :

تأسس في متصرفية القدس العديد من المدارس الوطنية والأهلية على أثر صدور نظام المعارف في ١٨٦٩م ومنها مدرسة روضة المعارف الوطنية في ١٩٠٦م.

وهي أول مدرسة اسلامية خاصة، وكانت ابتدائية في البداية ثم أصبحت ثانوية فيما بعد، وتقع في الجهة الشمالية من صحن مسجد قبة الصخرة في القدس القديمة، وقد اسسها نخبة من الأساتذة الكبار(١). وهي أول مدرسة تتبنى مناهج حديثة في لواء القدس، وكانت روضة المعارف من المدارس القليلة سواء الرسمية أو الخاصة في زمن كان فيه الاقبال على العلم والدراسة كبيراً(٢).

حرصت ادارة المدرسة على انتقاء المدرسين الأكفياء المؤهلين من شباب البلاد والبلاد المجاورة، في مختلف المراحل الدراسية فيها، حيث ضمت الكلية أربعة عشراً استاذاً، عشرة منهم يدرسون اللغة العربية وفروعها، وأربع للغات الأجنبية وفروعها، وكلهم من ذوي الكفاءة والاختصاص، ومن أقدم الأساتذة فيها : نديم الملاح، وهاني مصلح، ويوسف ياسين، وجودت القباني، وابراهيم درويش واسحق درويش(٣).

ودأبت المدرسة على تربية طلابها، وتنشئتهم النشأة الوطنية والقومية

(١) مؤسسو روضة المعارف الوطنية هم الأساتذة محمد الصالح الحسيني رئيس الكلية فيما بعد وحسن أبو السعود مفتش المحاكم الشرعية، واسحق درويش مفتش المدارس الاسلامية وعبداللطيف الحسيني مدير الكلية. انظر : برنامج كلية روضة المعارف الوطنية لسنة ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩، ص ٥.

(٢) برنامج كلية روضة المعارف لسنة ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ (القدس : مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية)، ص ٦.

(٣) عجاج نويهض، رجال من فلسطين ما بين بداية القرن حتى ١٩٤٨ (بيروت : مطابع الكرمل الحديثة، ١٩٨١) ص ٦٥.

الصادقة، وتنمية الروح الوطنية العالية فيهم.

وقال عنها عارف العارف : «.... فيها قسم إبتدائي، وآخر إستعدادي وثالث علمي. ولها مكتبة ومجلة وجمعية للطلاب، وخريجوها يقبلون في المعاهد العلمية في سورية ومصر وبيروت واسطنبول، وفيها قسم داخلي وتعنى بانماء الروح الوطنية فيهم من ناحية قومية»[١].

وحتى عام ١٩٠٨م اهملت الدولة العثمانية الخدمات التعليمية وبخاصة في لواء القدس، وكانت وسائل التعليم في القرى غير متوفرة ونادرة في المدن[٢].

وأعيد تنظيم المدارس في فلسطين، وتم تحديث مناهجها بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٤م فأصبحت المناهج تشمل : تدريس القرآن الكريم واللغة التركية والتاريخ والجغرافيا والحساب والصحة والرياضة البدنية، والعلوم المنزلية والموسيقى، أما المدارس الأولية في القرى فلم يجر عليها التحديث واقتصر التعليم فيها على حفظ القرآن والقراءة والكتابة والحساب.[٣]

وفي عام ١٩١٣ صدر قانون مؤقت للتعليم الابتدائي طبق في لواء القدس نص على أن يعهد الى لجان المعارف في الألوية بالاشراف على الشؤون الادارية والتعليمية والتنظيمية للمدارس، أما لجنة المعارف فتتألف من رئيس ومفتش التعليم الابتدائي وطبيب الصحة وأربعة أشخاص آخرين يختارهم المجتمع المحلي.[٤]

---

(١) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، ص ٤٩٢.

(٢) عدنان أبو غزالة، الثقافة القومية في فلسطين خلال الانتداب البريطاني، ترجمة، حسني محمود. (الزرقاء ، الوكالة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤) ص ١١٨.

(٣) A.L. Tibawi, Arab Education in Mandutory Palestine, Luzac and cp. London, 1956. P.77.

(٤) خليل السكاكيني، كذا أنا يا دنيا، يوميات خليل السكاكيني، اعدتها للنشر هالة خليل السكاكيني (القدس، ١٩٥٥) ص ٧٢.

المدرسة الرشيدية[1] :

بنيت في العهد العثماني، قرب باب الساهرة، ودعيت باسمها نسبة الى متصرف القدس رشيد بك (١٩٠٥-١٩٠٦)، وضمت الصفوف الابتدائية السبعة والصفوف الثانوية الأربعة[2] وضمت المدرسة التلاميذ من مختلف الأديان واعتمدت التدريس باللغة العربية واختير لها منهج تربوي حديث، واستهدفت بث الروح القومية العربية في نفوس تلاميذها[3].

وكان لمتصرفية القدس مدير للمعارف في المدينة وهو في الوقت نفسه المفتش يساعده سبعة موظفين هم المدير اسماعيل حقي بك الحسيني الحائز على الرتبة الثانية ومن موظفيه المحاسب علي البديري الحائز على الرتبة الخامسة، ورئيس الكلية محمد عبدالوهاب، ومساعد رئيس الكتبة حسن طوقان، ومساعد رئيس الكتبة حسام الدين الحسيني وموظف المتحف : شوكت الخالدي.[4]

وورد في جريدة فلسطين عام ١٩١٢ أنه في متصرفية القدس ٣٤٠ ألف[5] نسمة، منهم ٢٢٦ ألف نسمة و ٧٠ ألف يهودي، و ٤٤ ألف مسيحي، وللمسلمين ٣٤٢ مدرسة فيها عشرة آلاف تلميذ ومائة مدرسة فيها ٥٢٠٠ تلميذ[6].

---

(١) بناؤها جميل للغاية. وهي من الآثار القليلة التي تركها العثمانيون في البلاد وفي بداية الأربعينات تحولت المدرسة الى الكلية الرشيدية.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء العاشر، القسم الثاني في بيت المقدس (بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٢٥.

(٣) علي محافظة، الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين والأردن، ص ٣٩.

(٤) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء العاشر، القسم الثاني، ص ١٣٤-١٣٥.

(٥) بهجت صبري، المصدر السابق، ص ١١٤.

(٦) فلسطين، يافا ١٩١٢/٨/٣م.

المدارس التبشيرية :

دار الأيتام السورية :

اسسها المرسلون البروتستانت الألمان في القدس الأب الألماني لودفيغ شنللر (L.Schneller) عام ١٨٦٠م، وكانت تعلم اللغات وبعض الحرف مثل الطباعة والنجارة والحدادة وصناعة الفخار وغيرها، فهي مدرسة صناعية، وفيها مدرسة للمكفوفين، وعددهم نحو ٥٠ مكفوفاً، وتوسعت المدرسة وبلغ عدد تلاميذها ٧٥٠ تلميذاً، منهم حوالي ٤٠٠ داخليون يبيتون فيها، ونحو خمسين فتاة وعدد معلميها أربعين معلماً[١].

وحاولت الدولة العثمانية اتخاذ خطوات في سبيل اصلاح التعليم في فلسطين خاصة وإنها نظرت الى التعليم كأساس لتوطيد دعائم الحكم من أجل خدمة الدولة وتولي المناصب الهامة في البلاد[٢] فأسست الدولة العثمانية خلال الحرب الأولى المدرسة السلطانية في مدينة القدس لاعداد المعلمين لتولى مهنة التدريس[٣].

وعلى الرغم من ذلك فقد ساهمت الحركة التعليمية في فلسطين بظهور نخبة من المفكرين والمثقفين تأثروا بالتراث العربي والإسلامي والثقافة الغربية، واطلعوا على الفكر السياسي الغربي، وأصبح لديهم المام بالتجارب السياسية والتعليمية العالمية، وساهمت مساهمة جادة في الفكر العربي[٤].

---

(١) وليد الخالدي وآخرون، القضية الفلسطينية، والصراع العربي الصهيوني، الجزء الأول (بغداد ، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٣)، ص ٣١٢.

(٢) عبدالقادر يوسف، مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، (القاهرة ، د.ن، ١٩٦٣) ص.٧٧-٧٨.

(٣) A.L. Tibawi, Arabi Education in Mandutory Palestine p. 19-20.

(٤) علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين منذ نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨-١٩٤٨)، (عمان ، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٩.

ورغم دخول أبناء العائلات المتنفذة في مدن فلسطين المؤسسات العلمية الحديثة، إلا أن عدد هؤلاء في المجتمع الفلسطيني، بقي محدوداً حتى نهاية الحكم العثماني، وبقيت الثقافة الدينية هي السائدة بين غالبية فئات المجتمع الفلسطيني رغم انحسار الحركات الصوفية في أوائل القرن العشرين.(١)

ومع ظهور التحديات الاستعمارية والصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، بقيت النخبة السياسية اقليمية وعشائرية مبعثرة، كما كانت في أواخر العهد العثماني وتشتت قيادتها وعشائريتها، ومع الانتقال الى عهد الاحتلال البريطاني فإن النخبة السياسية لم تشهد تغيراً جذرياً، فحافظت فئة أعيان المدن، وعلى رأسها مدينة القدس على دورها وقيادتها بلا منازع(٢).

العائلات المتنفذة من المسلمين :

«ضم مجتمع المدن في متصرفية القدس، العديد من العائلات المتنفذة التي نال الكثير من أعضائها خبرة في شؤون الادارة المدنية، بسبب اشتغالهم كموظفين في دوائر الحكومة المحلية، وهذه العائلات كانت من المسلمين الذين شكلوا أكثرية سكان المتصرفية وعرف أبناؤها بالوجهاء والأعيان والمشتغلون في دوائر المتصرفية بالأفندية لأنهم شغلوا مناصب القضاء والأفتاء والخطابة والإمامة ونقابة الاشراف بالإضافة الى المناصب الرئيسة في أجهزة الادارة المحلية».(٣)

---

(١) عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، ص ١٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٣) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٣-٢٤.

وفي أواخر القرن التاسع عشر تعلم أبناء هذه العائلات في استانبول، وفي بعض جامعات أوروبة، فعينت الدولة العثمانية أبناءهم في مراكز ادارية ومحلية في البلاد، كما انخرطوا في سلك الجندية والمناصب المدنية والعسكرية، وكان هناك تنافس شديد بين هذه الأسر حول ملكية وتولي الوظائف، وسيطرت بعض هذه الأسر على الحياة الاجتماعية في متصرفية القدس(١) بسبب انتسابها الى الأشراف(٢) .

واستغلت العائلات المتنفذة تحدرها من النسب الشريف باحراز مركز ديني مرموق بين السكان، وفي نيل عطف الحكام وانعاماتهم التي تمثلت باقطاعهم مساحات من الأراضي(٣).

وبحكم المركز القوي الذي تمتعت به هذه العائلات، سنوات طويلة بسطت نفوذها على السكان المحليين «المسلمين»، وحمايتها على الطوائف غير الاسلامية، فكان بعضها وثيق الصلة بطوائف الروم واللاتين والأرمن، لذلك كان لا يُبت في نزاع بين طائفة وأخرى، أو بين أفراد الطائفة نفسها، دون توسط العائلة المتنفذة صاحبة الحق المكتسب في الحماية في موضوع الخلاف، كما

---

(١) اسماعيل أحمد ياغي ونظام بركات، دراسات فلسطينية، ص ٢١، وكذلك انظر : نبيل بدران، التعليم والتحديث في المجتمع الفلسطيني، الجزء الأول، (بيروت : مركز الأبحاث، ١٩٦٩) ص ٢٢.

(٢) الأشراف : استقر الاشراف مدن لواء القدس مثل القدس والخليل وغزة وغيرها. وقد تمتع الأشراف بامتيازات في العهد العثماني، فقد جاء في فرمان تولية أحد نقباء الأشراف « ... فواجبكم امزاز واحترام من ينتمون الى السلالة النبوية الطاهرة، وبيدهم أنساب ظاهره، وزجر ومنع من يضعون العمائم الخضراء، بلا نسب ظاهر، وكل من يدعي النسب يجب عليكم باحالته لطرفنا وتأديبه، مع حماية الأشراف من أي مداخلة أو تعدي أو تعجيز من الحكام وأن لايكلفوا بدفع قرش واحد.
المصدر : عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٩٦.

(٣) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٤.

تولت الأسر في القدس، حماية المصالح الطائفية، أمام الحكومة المحلية والدفاع عنها في المجالس الادارية المختلفة، فكان لكل دير من يحميه، وكذلك دافعت العائلات عن اللاتين والمؤسسات الأجنبية في القدس[1].

وتمتع أعيان القدس بمكانة خاصة في الدولة العثمانية وتجلى بروزهم في المناصب التي تبوأها أفرادها في المدينة، فقد شغل آل الحسيني منصب الافتاء منذ منتصف القرن التاسع عشر، وعند تأسيس بلدية القدس عام ١٨٦٣[2]م حيث شكل مجلس بلدي بموجب فرمان سلطاني خاص[3]، وترأس البلدية العديد من أبناء المدينة كما شارك بعض أفراد عائلتي الخالدي والعلمي في هذا المنصب، وكان موسى كاظم الحسيني يشغل رئاسة البلدية عند الاحتلال البريطاني للقدس، كما تولى آل الخالدي مناصب دينية هامة، وتوارث أبناء هذه العائلة منصب قاضي الشرع في القدس بصورة خاصة.[4]

وعلى الرغم من أن آل الخالدي وآل العلمي وآل الدجاني، قد استلموا رئاسة بلدية القدس في فترات مختلفة، إلا أن الحسينية، كان لهم النصيب

---

(١) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٤.

(٢) ذكر عارف العارف وعدة مصادر عربية وأجنبية أن أول رئيس لبلدية القدس هو عبدالرحمن أفندي الدجاني، عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، ص ١٧٣.
ان أول بلدية أنشئت بشكل قريب للتنظيم كان عام ١٨٦٣م، وكانت عبارة عن هيئة محلية صغيرة ذات سلطة محدودة، وواردات ضئيلة لم تتجاوز الـ ٥٠٠ ليرة ذهبية في السنة ولم يكن لتلك الهيئة قانون أو نظام تسير بموجبه، وأن أول نظام صدر فيه نص صريح عن تشكيل البلديات في سنة ١٨٦٤م.
من مقدمة روحي الخطيب أمين القدس في ١٩٦٥/٥/٢٤، تحت عنوان «سلطة بلدية (أمانة) كحكومة محلية».

(٣) كامل العسلي، القدس في التاريخ، ص ٢٨٩.

(٤) علي سعود عطية، الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني (١٩٣٤-١٩٣٧)، (القدس : جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٠.

الأوفر في تسلم البلدية، حيث تسلم رئاستها سليم الحسيني، ثم جاء بعده، حسين سليم الحسيني وموسى كاظم الحسيني(١).

وجاء تقدم عائلة النشاشيبي في وقت متأخر عن باقي الأسر الأخرى في القدس وتمثل بروزها في انتخاب عثمان النشاشيبي الذي كان ملاكاً كبيراً، عضواً في مجلس المبعوثان عام ١٩١٢م، بينما عمل راغب النشاشيبي مهندساً لمقاطعة القدس، وتم انتخابه في عام ١٩١٤م، عضواً في مجلس المبعوثان(٢)

وفرضت المناصب والنشاطات الدينية نوعاً من القيادة الدينية، ولم يكن أعيان القدس في تلك الفترة، بحاجة إلى جهد كبير حتى يتولوا زعامة دينية، فالمطلوب لم يتعد المظهر، وحفظ بعض الآيات والأحاديث التي تحث على التعبد واقامة الشعائر الدينية وانحصر مفهوم عامة الناس للدين الى حد كبير ببعض العادات والكثير من الأوهام والشعوذة والخزعبلات، وكانت المفاهيم الدينية ساذجة الى درجة انها لم تتطلب مسؤولية دينية أو محاسبة، ولم ينظر الناس الى الدين على أن له علاقة بالتنظيم الاجتماعي أو التطوير الثقافي أو التوزيع الاقتصادي أو مواجهة الأخطار الخارجية.(٣)

---

(١) -عبدالستار قاسم، المصدر السابق، ص ٨.

(٢) Porath, op. cit, vol. 1, p. 14.

(٣) عبدالستار قاسم، المصدر السابق، ص ٩.